

المحاضرة الثانية

النظام النقدي الدولي

المقدمة

يعرف النظام النقدي الدولي بأنه مجموعة القواعد والأعراف والوسائل والتسهيلات والتنظيمات التي تؤثر في المدفوعات الدولية. وهنالك تصنيفين للنظام هما:

1. يصنف تبعاً للطريقة التي يتحدد بموجبها سعر الصرف ، فيقال هنالك نظام لسعر الصرف الثابت ، او نظام سعر

الصرف الثابت مع نطاق ضيق من التقلبات حول القيمة الاسمية ، او نطاق واسع من التقلبات ، او نظام سعر

الصرف العائم المدار ، او نظام سعر الصرف العائم الحر ، او نظام سعر الصرف القابل للتكيف .

2. يصنف تبعاً للصيغة التي تتخذها الاحتياطات الدولية ، فيقال هنالك قاعدة الذهب - عندما يكون الذهب هو

الاحتياطي الدولي الوحيد ، او قاعدة الثقة التامة بإحدى العملات كقاعدة الصرف بالدولار دون أن تكون هناك

أي علاقة بالذهب ، أو قاعدة الصرف بالذهب وهي مزيج بين النظامين السابقين .

إن النظام النقدي الدولي (الجيد) هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل

على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة . و يقيّم عادة بالاستناد الى ثلاثة معايير هي : التصحيح Adjustment

والسيولة Liquidity والثقة Confidence . إذ يشير التصحيح الى الطريقة التي يمكن بواسطتها معالجة الاختلال في ميزان

المدفوعات ، فالنظام الجيد هو الذي يقلل الكلفة والوقت اللازم لتصحيح الاختلال الى اقل ما يمكن . أما السيولة فتشير الى

الكمية المتوفرة من الموجودات الاحتياطية الدولية اللازمة لتسوية الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات ، فالنظام الجيد هو

الذي يوفر الاحتياطات الدولية الكافية التي تمكن الدول من تصحيح العجز في ميزانها بدون حصول انكماش في اقتصادها .

أما الثقة فتشير الى الإدراك بان آلية التصحيح تعمل بكفاءة وان الاحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة

والنسبية .

وقد ظهرت النقود تاريخياً ، خلال عمليات التبادل السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي والإنتاج

من أجل السوق ، وتدل دراسة التاريخ الاقتصادي ، على أن الإنتاج السلعي الذي خلق عمليات التبادل وظهور النقود في

خضم تطوره ، قد اكتملت ملامحه ورسخت أسسه في نمط الإنتاج الرأسمالي ، وبناء عليه نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان أن

نتحدث عن وجود نظام نقدي عالمي (وليس نقود) قبل ظهور هذا النمط الإنتاجي . وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال،

أن الإنتاج السلعي لم يكن موجوداً قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ذلك أن وقائع التاريخ تؤكد أن الإنتاج السلعي كان

موجوداً في تشكيلات النظم الاقتصادية الاجتماعية السابقة على نمط الإنتاج الرأسمالي، ففي نمط الإنتاج العبودي

والإقطاعي، كان الإنتاج السلعي موجوداً بدرجات متفاوتة. لكنه لم يلعب الدور القيادي في النشاط الاقتصادي. فقد كان

الاقتصاد السائد في هذه التشكيلات هو الاقتصاد الطبيعي الذي يتكون من وحدات اقتصادية متماثلة ، يقوم كل منها

بإنتاج ما يلزمه وما يحتاج إليه ، وكان الشطر الأعظم من الإنتاج يستهلك في مواقع إنتاجه، أما الجزء الأقل من الإنتاج فكان يعرض في الأسواق بغرض التبادل ، وفي ظل الاقتصاد الطبيعي الذي ساد هذه التشكيلات لم تكن النقود تلعب دوراً يعتد به في النشاط الاقتصادي ، حيث أن القسم الأكبر من عمليات التبادل كان يتم في إطار المقايضة ، أي مواجهة سلعة بسلعة، أو بسلع أخرى، ومع ذلك نلاحظ أنه حتى في ظل الاقتصاد الطبيعي كانت العلاقات التجارية بين مختلف مناطق العالم تسوّى من خلال النقود السلعية، وبالذات المعادن النفيسة.

النظام النقدي الدولي قبل نظام بريتون وودز

المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية)

تبلور ظهور هذا النظام النقدي في هذه المرحلة ، على الرغم من صعوبة الإشارة الى نظام نقدي دولي في تلك المرحلة نظراً لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوئه حركة التبادل الدولي ، اذ كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع و الرق من المناطق التي هيمن عليها الأوروبيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا ، هي أولى عمليات التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسّس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر ، إذ كانت المهمة التاريخية للمرحلة الميركانتيلية قد تحققت ، وهي تكوين التراكم البدائي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد ، مجتمع الرأسمالية الصناعية.

نظام قاعدة الذهب الدولية Gold Standard

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا ، فرنسا والولايات المتحدة حتى جاء عام 1900 الذي أضحت فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة (silver standard) ، وتتسم قاعدة الذهب بتوافر شروط معينة ، ومن أهم هذه الشروط هو:

- 1- وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين ، و هذا لا يعني أنه يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلاً داخل الاقتصاد القومي ، وإنما يكفي لسيادة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب في أي وقت يشاء حاملها ، إما للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج معاً وإما للاستخدام فقط في تسوية المعاملات الخارجية.

2- يجب أن يكون ذلك مقترناً بحرية استيراد وتصدير الذهب ، إذ إن وضع القيود على تجارة الذهب استيراداً وتصديراً سوف يعمل على تفاوت توزيعه بين الدول بعدالة وبالتالي تفاوت قيمته مما يوفر الفرصة لعدم إمكانية استخدامه كمقياس محايد للعملات .

وحيثما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم ترتبت لهذه الدول ميزة هامة تتعلق بثبات سعر الصرف بين عملاتها المختلفة ، وبهذا تحدد سعر الصرف عند التوازن طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى. ففي ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر ثابت يطلق عليه (حد التعادل) ، فمثلاً حدد المشرع الأميركي أن الوزن الصافي للدولار الأميركي الذهبي هو (1.50467) غم من الذهب الخالص ، في حين إن الفرنك الفرنسي يعادل (0.29032) غم من الذهب الصافي ، والدينار العراقي كان يعادل (2.48828) غم والجنينة المصري (2.55187) غم من الذهب الخالص ، وكما هو واضح فإن هذا يترتب عليه وجود علاقة ثابتة (أي سعر صرف ثابت) بين قيم العملات بعضها مع البعض الآخر، التي تركز على الذهب. لذلك فقد شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقراراً نقدياً دولياً وتعاوناً وازدهاراً في مجال التجارة الدولية ، حيث كانت الحسابات التجارية بين الأقطار يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفقاً للآلية التالية :

فحينما تستورد بريطانيا سلعة من فرنسا مثلاً فهذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا فينتج عنه عجزاً في بريطانيا وفائضاً في فرنسا، وان انخفاض احتياطي الذهب في بريطانيا سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد وسيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع فيها وبالتالي تكون أقل من أسعار السلع في فرنسا أو في الخارج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري .

وبالمقابل فإن تدفق الذهب إلى فرنسا سوف يؤدي إلى ارتفاع احتياطياتها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لسلعها أي انخفاض صادراتها فينتج الميزان التجاري إلى وضع التوازن ، لذا فإن أساس الذهب يعد من الناحية النظرية آلية لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول.

ولقد عرف العالم لقاعدة الذهب شكلين نعرضهما بإيجاز:

الشكل الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard) :

بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد ، قام الناس بتداول مسكوكاته (المسكوكة الذهبية هي عبارة عن عملة ذهبية مصنوعة من الذهب المضاف إليه بعض المعادن الأخرى وأهمها النحاس والقصدير لإكسابه الصلابة والسهولة بالتشكيل ، وان قيمة العملة ناجمة عن كمية أو وزن الذهب الموجود فيها) من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة ، فعلى الصعيد الدولي اعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية ، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية .

وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية الآتية :

- 1 - أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.
 - 2 - حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه قطعة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى مسكوكة ذهبية أو بالعكس.
 - 3 - حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي قيد أو شرط .
 - 4 - قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية .
- ويقصد بحد التعادل بين عملتين هو حاصل قسمة (المحتوى الذهبي للعملة الأولى مقسوما على المحتوى الذهبي للعملة الأخرى) فمثلا إن حد التعادل بين الدينار العراقي والجنه المصري هو :

$$-1 \quad \text{إن سعر الدينار مقابل الجنيه هو : } 2.48828 / 2.55187 = 0.975 \text{ جنيه مصري .}$$

$$-2 \quad \text{اما سعر الجنيه مقابل الدينار فهو : } 2.48828 / 2.55187 = 1.025 \text{ دينار عراقي .}$$

وبتوافر هذه الشروط يكون هنالك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة ما تحتويه من الذهب الخالص . ومن الواضح أنه في ظل هذه القاعدة فان السيولة النقدية تتحدد بمعدل إنتاج الذهب وبالنسبة المئوية التي تستخدم للأغراض النقدية . وقد سادت هذه القاعدة حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 اذ انحارت قواعد اللعبة التي قام عليها نظام الذهب ، فاضطرت الحكومات الى إيقاف شرط تحويل الأوراق النقدية الى ذهب وبذلك فقد تحولت الأوراق القابلة الى التحويل الى نقود انتهائية غير قابلة للتحويل و فرض لها سعر إلزامي وباتت تتمتع بقوة الإبراء العام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها وبذلك تم سحب الذهب من التداول .

الشكل الثاني: قاعدة السبائك الذهبية Gold Block (العودة الى قاعدة الذهب) :

اعتقد الكثير من رجال السياسة والاقتصاد إن الأسباب الحقيقية وراء الاضطرابات الاقتصادية والنقدية وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية على شكل (حروب أسعار الصرف) أو (حروب التعريفات الجمركية) والتي أطلق عليها (سياسة إفقار الجيران Beggar the Neighbors) والتي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بسبب الخروج عن قاعدة الذهب ، وأهمها هي قاعدة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والامتناع عن فرض القيود على التجارة الخارجية وربط الإصدار النقدي بكمية الذهب وحرية استيراد الذهب وتصديره ، لذلك طالبوا وبشدة العودة الى قاعدة الذهب لتلافي هذه الانتكاسات ولكن تحت شروط محددة هي :

1. تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب .
2. قابلية صرف النقود الورقية الى ذهب وبالعكس دون قيد أو شرط .
3. الكف عن سياسة التمويل التضخمي (أو ما يطلق عليه بالتمويل بالعجز) للموازنة العامة .
4. الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة من خلال العمل على تحقيق التوازن الخارجي (أي التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات) .

5. توفير ثقة الأفراد بالعملة من خلال ثبات قوتها الشرائية (داخليا وخارجيا) .

لذا فقد تطورت أو تغيرت قاعدة (المسكوكات الذهبية) إلى قاعدة (السبائك الذهبية) وذلك بإعلان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في 25 نيسان عام 1925 عودة بريطانيا الى قاعدة الذهب ولكن على صورة السبائك الذهبية ، والتي تختلف عن المسكوكات في عدم تداول السبائك من يد إلى يد بين الناس وإنما يمكن مبادلة البنكنوت (أو الأوراق النقدية الممثلة لها) التي أصدرها بنك الإصدار مقابل وزن محدد من الذهب لكل ورقة نقدية.

ولكن يلاحظ قلة إقبال الناس على تحويل البنكنوت التي في حوزتهم إلى سبائك ذهبية وذلك لتحديد وزن مرتفع للسبائك الذهبية التي تلتزم السلطات النقدية بتحويلها (أي إن وزن السبيكة الذهبية يكون أكبر من قدرة الناس على استبدالها) الأمر الذي يتطلب تدبير مبالغ مالية كبيرة من البنكنوت قد لا تكون متوفرة لدى أغلب الناس.

تقييم نظام قاعدة الذهب

لقد اختلفت الآراء حول مدى فعالية نظام الذهب ، وهذا عائد إلى إن بعض الاقتصاديين اليوم ينظر إليه من وجهة نظر معاصرة والبعض الآخر يقيّمه من خلال الظروف التي طبق فيها ، فأصحاب التوجه العصري يرون أن تطبيق نظام الذهب كانت له نتائج سلبية وخيمة على الاقتصاديات الدولية بالإضافة إلى أنه جمّد جزءاً من الموارد الإنتاجية للمجتمع باعتبار الذهب كنقد (ناجمة عن إن حاجة الاقتصاد العالمي من النقود كانت تفوق كثيرا كميات الذهب النقدي المتداول عالميا) ، أما أصحاب التوجه الآخر فقد رأى في تطبيق نظام الذهب العديد من المزايا يمكن أن نبرزها فيما يأتي :

1 - إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية ، ناجم عما له من قيمة استعمالية ومكانة في النفوس تدعم ثقة الأفراد في النظام النقدي.

2 - إن التشغيل الآلي لنظام الذهب وتحديد كميات النقود المصدرة في المجتمع أفضل من ترك تحديد هذه الكميات للسلطات النقدية (لتجنب هذه الدول حالات التضخم) .

3 - بالإضافة إلى أنه بفضل تطبيق قاعدة الذهب فان التجارة الدولية قد شهدت انتعاش سياسات أسعار الصرف واستقرارها لمختلف العملات وسهلت عمليات تحريك رؤوس الأموال حيث عرف العالم استقرارا يزيد عن ثلاثين عاما .

انهيار نظام قاعدة الذهب

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد أي بما يتوافق مع كمية الذهب مما أقتضى على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها ، ومن تلك السياسات هو التوسع في الإصدار النقدي لمواكبة الحاجة الكبيرة والمتزايدة للأموال لتغطية نفقات الحرب والتعويض عن توقف العجلة الإنتاجية او تدمير الهياكل التحتية وما الى ذلك .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إعادة الحياة الى قاعدة الذهب ، حيث سجل التاريخ عودة إنجلترا إلى قاعدة الذهب في عام 1925 وتمسكها بنفس سعر التعادل القديم بالنسبة للدولار وهو £1 = \$ 4.87 ولم يكن هذا السعر منصفًا بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه ، وقد كان لأزمة الثلاثينات الشهيرة بـ (أزمة الكساد العظيم) والتي ابتدأت بوادرها عام 1929 ثم ما لبثت أن عمت جميع الدول الرأسمالية دون استثناء ، وهي تعتبر أخطر أزمة عرفتتها الرأسمالية في تاريخها الطويل ، إذ أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية الى مستويات متدنية جدا ، أعقبتها موجات بطالة عاتية وهبوط شديد ومتراكم في الطلب وانخفاض مخيف في الأسعار والناتج .

هذه الأحداث قد اضطرت إنجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931 بعد فقدانها حوالي 27 مليون £ (أكثر من 125 مليون \$ بحسب سعر الصرف المعلن من قبل إنجلترا) ، كما فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج ، وفي 14 أبريل 1933 خرجت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وهي الولايات المتحدة وتخفيض قيمته (أي قيمة الذهب) من أجل تشجيع صادراتها وخاصة بعد انهيار (وول ستريت) في أكتوبر 1929 ، وقد تجمع معظم الرصيد أو الاحتياطي الذهبي في يد الحكومة الأمريكية بعد إن فرضت على مواطنيها تسليم ما يمتلكون من ذهب مقابل شهادات استلامتها الحكومة لهم لإثبات دائيتهم .

ولكن محاولة العودة الى قاعدة الذهب في تلك الأثناء قد باءت بالفشل حيث كانت أغلب العملات مقومة تقويميا خاطئا ، أي إن قيمة هذه العملات كانت أكبر أو اقل من قيمة محتواها الذهبي ، كما أن ميزان مدفوعات أغلب الدول كان في وضعية مختلة . ولم يتبقى سوى خمس دول فقط ملتزمة بقاعدة الذهب هي فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا وسويسرا . وكان يطلق عليها (جبهة دول الذهب Gold Bloc) إلا أنه وبحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتها كما قامت بعض الدول بإتباع نظام الرقابة على الصرف لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها مستهدفة بذلك توفير احتياطات من النقد الأجنبي لسداد مدفوعاتها الخارجية حيث قامت الحكومات في هذه الدول بفرض رقابة على خروج ودخول النقد الأجنبي لكي تحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج حتى لا تتعرض للمزيد من العجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية مما يشكل ضغطا على سعر صرف العملة يهدد بتخفيضها . كذلك لكي تعمل على الحد من استيراد السلع غير الضرورية وادخار رؤوس الأموال الأجنبية لاستيراد السلع الإنتاجية ، كما كانت تلزم مواطنيها ببيع ما لديهم من أرصدة النقد الأجنبي المتولدة عن نشاطهم التصديري مقابل حصولهم على العملة وطنية.

أسباب انهيار نظام قاعدة الذهب

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب وفشل العودة إليها ما يأتي :

1. التفاوت بين معدل إنتاج الذهب ومعدل نمو التجارة الدولية ، ففي الوقت الذي ينمو فيه إنتاج الذهب بمعدل 2% فإن التجارة الدولية تنمو بمعدل 11% سنويا مما يعني عدم مواكبة تطورات إنتاج الذهب لاحتياجات التجارة الدولية من النقد .

2. أن نشوب الحرب العالمية الاولى أدى إلى تركيز الذهب بيد الدول المتحاربة لغرض استخدامه للمشتريات العسكرية .
3. التوسع النقدي والحاجة الى الاحتياطات من الذهب والدولار والجنيه خلال عمليات إعادة اعمار أوروبا ، وقد انعكس ذلك على الاحتياطات الدولية .

وهناك أسباب ثانوية ساهمت هي الأخرى في انهيار قاعدة الذهب هي :

- جمود نظام الذهب ، وتقيده بكمية الذهب الموجودة .
- عدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا .
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية على استيراداتها .
- اتجاه بعض البنوك المركزية الى اكتناز الذهب .

النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز

أولا : مؤتمر بريتون وودز وأهدافه

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية ، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا الى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمرا في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة في يوليو 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز وهاري ديكسترو واتيت بمثابة مهندسا المؤتمر ، وقد اقر المؤتمر نظاما نقديا جديدا قائما على قاعدة صرف الدولار بالذهب ، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ \$35 لكل اونصة من الذهب ، (والاونصة الواحدة تساوي 31.103 غم من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به ، وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى انهياره في عام 1971 كما سيتم توضيحه لاحقا ، وقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية .

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها :

1. ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة .
2. وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها .
3. تحقيق التوازن في موازين المدفوعات .
4. الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد .

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما :

الاولى : إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق مباشرة مهامه بعد 1947 .

الثانية : إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

* وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT) عام 1948 وبمشاركة 23 دولة وبجولاتها الثمان والتي تمخضت جولتها الثامنة - جولة الأوروغواي - عن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO .

ثانيا : دور صندوق النقد الدولي IMF في النظام النقدي الدولي

بدأ صندوق النقد الدولي أعماله في 1 آذار من عام 1947 ، وكان عدد أعضائه حينها 30 عضواً ، لقد عرفت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تقلبات عنيفة في أسعار الصرف لعملات الدول المختلفة والتي كان لها آثار ضارة على اقتصاديات هذه الدول كما أن هذا التقلب قد شجع على اشتداد حركة المضاربة لذا كان هدف الصندوق هو تجنب الدول المختلفة ، وبخاصة الدول الصناعية عودة هذه التقلبات في أسعار صرف عملاتها .

ولأجل تحقيق ذلك اقتبس الصندوق بعض مميزات نظام الذهب فيما يخص تحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء بالنسبة للدولار والذي كان بدوره مرتبطاً بالذهب بسعر صرف ثابت قدره (\$35) للأونصة من الذهب وكانت البلدان الأعضاء ملزمة بإبلاغ الصندوق بسعر صرف عملاتها بالنسبة للدولار الذي اعتبر بمثابة سعر التعادل وحجر الأساس لاستقرار أسعار الصرف . كما نصت اتفاقية الصندوق "أنه لا يسمح لأسعار عملة أية دولة بالتقلب صعوداً أو هبوطاً بما يزيد عن 1% من سعر التعادل" ، ولكي لا يتجاوز هذه النسبة يقوم البنك المركزي في كل دولة بالتدخل لشراء أو بيع كميات معينة من هذه العملة في السوق من أجل تثبيت سعر صرفها . وكانت وظائف الصندوق عموماً هي :

(1) تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف :

ويتم ذلك بإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف أي جعل عملات الدول قابلة للتحويل لبعضها البعض وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف الذي يقف في وجه نمو التجارة العالمية وإن إلغاء هذه الرقابة كان يخص فقط مدفوعات العمليات التجارية وليس حركة رؤوس الأموال . ولقد منح الصندوق الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف فترة انتقالية للخروج من هذا النظام مدتها خمس سنوات تنتهي في عام 1952 وما يجدر ذكره في هذا السياق أن الصندوق كان متسامحاً حتى انقضاء هذه الفترة .

(2) تحرير التجارة العالمية:

كان هدف الصندوق الخروج بالتجارة من مسالكها الشائبة وجعلها تجارة متعددة الأطراف وذلك لتحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية .

(3) تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف:

استهدف صندوق النقد الدولي وضع نظام نقدي دولي يتصف بالمرونة بحيث يتخلص من عقبات نظام الذهب ويحتفظ

في الوقت نفسه بأهم مزاياه وهي تثبيت أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في المعاملات الدولية. ومن أجل ذلك نصت الاتفاقية على حق الدول في تغيير سعر التعادل ذاته لإصلاح أي اختلال يظهر في ميزان مدفوعاتها على المدى البعيد وذلك بالتشاور مع الصندوق . كما انه إذا قررت إحدى الدول تجاوز حاجز الـ 1% صعودا أو نزولا في سعر صرف عملتها فعليها الرجوع إلى الصندوق للقيام بدراسة اقتصادية لتحديد ما إذا كان هذا التغير ضروري لها أم لا. وفي حالة عدم الامتثال لقرارات الصندوق فان الدولة تكون معرضة لفقدان حقها في الامتيازات التي يمنحها لها الصندوق أو الفصل نهائيا من عضويته .

(4) معاونة الصندوق للدول الأعضاء على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها :

قام الصندوق بتخصيص جزء كبير من موارده المالية من أجل مساعدة الدول على إصلاح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى الأساليب القديمة مثل تخفيض سعر الصرف أو فرض قيود على المدفوعات الدولية. لهذا الغرض وفر الصندوق لأعضائه ائتمانا خاصا يطلق عليه (حقوق السحب الخاصة) تقدم إلى الدول الأعضاء لعلاج ما قد تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها. وفي هذه الحالة يكون من حق الدولة أن تطلب من الصندوق شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء مقابل دفع عملتها الوطنية على أن تلتزم بإعادة شراء كمية معينة من عملتها الوطنية تساوي الكمية من عملات الدول التي حصلت عليها وذلك خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات من تاريخ قيامها بالسحب ويتم السداد بالذهب أو العملات القابلة للتحويل . وطبعا هناك شروط لمنح حقوق السحب هذه ، منها تقديم الدولة التي تحتاجها للمبررات الكافية للصندوق وكذلك أن يكون الهدف منها تحقيق أهداف تتماشى مع بنود اتفاقية الصندوق . كما أنه لا تكون الدولة قد ارتكبت مخالفة سابقا .

ثا لثا : الدولار والنظام النقدي الدولي

تقوم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بسداد حصتها المترتبة عليها في الصندوق ووفقا لما جاء في اتفاقية بريتون وودز على جزأين هما :

الأول ، ويدفع بالذهب او بالدولار الأميركي ونسبة 25% من مقدار حصة الدولة ، او 10% من الأرصدة الذهبية والدولارية التي تملكها الدولة ، أيهما اقل .

اما الثاني ، فيدفع بالعملة المحلية للدولة العضو .

وبذلك فقد شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بريتون وودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف (كيف؟) ويعود السبب في ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية لأن الحرب لم تدر رحاها في أراضي أمريكية على عكس أوروبا التي دمرتها الحرب فأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع .

وفي المرحلة التي أعقبت الحرب قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدة دولارية من أجل شراء السلع الأمريكية التي تحتاجها

وكانت الولايات المتحدة ملتزمة بتحويل الدولار الى ذهب بمقابل أجر لذلك . حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي .

كما شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حقبة الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول المتحاربة ، كما نمت صادرات أمريكا للعالم بشكل كبير فقد حققت فائضا في ميزانها التجاري قدر بـ 10 مليارات \$ عام 1947 ولم يكن بوسع الدول الأوروبية تصدير أي سلعة لأمريكا لأن جهازها الإنتاجي كان معطلاً بشكل كلي تقريبا نتيجة الحرب .

أمام هذا الوضع لم يكن لدى أمريكا سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم (برنامج الإنعاش الأوروبي) وقد قدمت أمريكا للدول الأوروبية بموجب هذا البرنامج حوالي 13 مليار \$ ما بين (1948-1952) شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية الى أمريكا وذلك بخفض قيمة عملات الدول الأوروبية. وعلى الرغم مما تحمله هذه الخطوة من ضرر على الاقتصاد الأمريكي لأنها تقوي الصادرات الأوروبية وتزيد من منافستها في وجه الصادرات الأمريكية ، إلا أنها تعتبر ضرورية (1) لعرقلة المد الشيوعي القادم من الشرق الأوروبي في المنطقة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي و (2) استطاعت أميركا الوقوف على أسرار الصناعة الأوروبية الرصينة والتي طالما مثلت المنافس التقليدي للصناعة الأمريكية ، من خلال المراقبة المستمرة لتنفيذ خطة المشروع ، و (3) استطاعت حكومات الدول الأوروبية التخفيف من نقمة شعوبها التي خرجت من الحرب متهالكة ومدمرة .

وفي هذا الخضم قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملاتها حيث قامت بريطانيا والسويد وهولندا بتخفيض أسعار صرف عملتها بنسبة 30%، ألمانيا 20%، بلجيكا 12% فيما خفضت فرنسا عملتها مرتين الأولى 5% والثانية 15% عام 1958. وذلك بغية تشجيع صادراتها وقد لوحظ زيادة في صادراتها بحوالي 60% خلال المدة (1952-1960) مما أدى إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية وبموازاة ذلك نلاحظ نمو العجز في ميزان مدفوعات أميركا تدريجيا ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرة الدولار وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار حيث تراكم لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة خاصة الدول الأوروبية. وأدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم العالمي إذ قامت البنوك المركزية والبنوك التجارية لدول الفائض في التوسع في خلق النقود الوطنية (الورقية ، الكتابية) استنادا لما لديها من عملة الاحتياطي ومن ثم بتوظيف هذا الاحتياطي لدى البنوك الأمريكية التي هي بدورها تقوم بالتوسع في خلق الدولار مما يعني أن هناك حلقة مزدوجة لخلق النقود في العالم تصب في بعضها البعض مما يرفع من معدلات التضخم بشكل كبير.

رابعا : بداية سقوط نظام بريتون وودز

أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار \$ إلى 11 مليار \$ (1960 - 1970) وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد

ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب، ومما زاد في الطين بله كما يقال هو انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أميركا إلى أوروبا الأمر الذي عمّق الأزمة ، وسعيا لمواجهة هذه التداعيات في النظام النقدي الدولي ، فقد اتخذ العديد من الإجراءات الفردية والجماعية كان أبرزها الاتفاق على إنشاء (حوض الذهب Gold Pool) عام 1961 ، وقد اشتمل على البنوك المركزية للولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وسويسرا وإيطاليا ، وقد كان القصد الأساسي منه تثبيت أسعار الذهب .

أما بالنسبة لمركز الذهب في النظام النقدي الدولي الجديد فقد اعترف الصندوق بوجود سوقين للذهب (السوق المزدوج للذهب Tior Gold Market – Tow) هما :

أ- **السوق الرسمية:** ويستعمل فيها الذهب للأغراض النقدية وبسعر 35 \$ للاونصة الواحدة ، ويقتصر ذلك على السلطات النقدية للدول الأعضاء بالصندوق كالبنك المركزي لكل دولة مثلا .

ب - **السوق الحرة:** ويستعمل فيها الذهب للأغراض غير النقدية وبالتالي فهو لا يخضع لأحكام اتفاقية الصندوق ويعد سوق لندن السوق الذي يباع فيه الذهب للأغراض المذكورة بما يتماشى مع التقلبات في سعره لأغراض نقدية وهو يخص الدول التي لم ترتبط بالذهب بشكل مباشر وإنما عن طريق الدولار، فان البنوك المركزية لهذه البلدان قد احتفظت بأرصدة دولارية بدلا من الذهب وان السبب الرئيسي لذلك هو إن الأرصدة الدولارية تحصل على فوائد بعكس الأرصدة الذهبية .

وان العلاقة بين عرض الذهب والطلب عليه في السوقين هي التي تنظم سعره وبالتالي أسعار العملات . وفي عام 1961 اشتد الإقبال على شراء الذهب في سوق لندن و أدى إلى ارتفاع سعره عن السعر الرسمي مما دفع ذلك إلى تدخل بنك إنجلترا من خلال قيامه ببيع كميات ضخمة منه في السوق الحرة لكي ينخفض ثمنه لكن البنك لم ينجح في ذلك بسبب الطلب الكبير عليه .

وفي 9 مايو 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1 % و 5.1 % على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت ، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدتها الإسترليني عامي 1965 و 1966 مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفا من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار الأمريكي واحتياطيتها الذهبي قامت أميركا بالتدخل لإصلاح الأوضاع وذلك بإقرار مجموعة من قرارات على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون في 15/8/1971 في خطابه للأمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي :

1- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية .

2- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10% .

3- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أميركا سعيا إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

وبعد هذه القرارات الصارمة والجريئة من طرف أمريكا شهدت أسواق الصرف اضطرابات كبيرة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول كما عرفت هذه الفترة العديد من الاجتماعات (لمجموعة العشرة G10 في باريس، لندن، واشنطن) إلى أن عقد اجتماع في جزر الأزور (في 13-14 ديسمبر 1971) بين الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وتم فيه الاتفاق على تخفيض قيمة الدولار وذلك برفع قيمة الذهب مع زيادة قيمة بعض العملات الأوروبية مع التزام الدول الأوروبية على عدم ممارسة أي ضغط لتحويل الدولار إلى الذهب.

خامسا: اتفاق سميثونيان

لقد كان اجتماع جزر الأزور بمثابة تمهيد ومقدمة لإجراء اجتماع خاص بوزراء مالية مجموعة الدول العشر العظمى G10 ومحافظي البنوك المركزية في مبنى سميثونيان في واشنطن للمدة من 17-18 ديسمبر 1971 وقد توصل إلى اتفاق سميثونيان فيما بعد باسم (اتفاق سميثونيان) وقد تضمن مجموعة من القرارات أهمها : موافقة أمريكا على خفض قيمة الدولار بنسبة 7.9% وهو أول تخفيض للدولار منذ عام 1934 (من 1 أوقية ذهب = 35 دولار لتصبح 1 أوقية ذهب = 38 دولار) وفي المقابل فقد قامت كل من اليابان ودول أوروبا برفع قيمة عملتها مقارنة بمعدلاتها في 1971 فقد رفع الين بنسبة 16.9%، والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي بنسبة 8.57%، واليرة الإيطالية 7.48%، والفرنك السويسري 13.9% والفرنك البلجيكي والجيلدر الهولندي 11.6% وذلك عندما قررت تقويم عملاتها بالدولار الكندي .

كما وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الضريبة المفروضة على السلع المستوردة ثم تم التوصل إلى اتفاق مؤقت للسماح بتقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25% صعودا وهبوطا بالنسبة لأسعار التعادل الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب الاتفاقية الجديدة وذلك من أجل إبطال تعويم العملات الخاصة ب (G10) .

سادسا : انهيار نظام بريتون وودز

إن اتفاق سميثونيان لم يعالج الأزمة النقدية الدولية كونه كان يتسم بضعف المضمون فقد استمر الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد . كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة . فيما لم يدم الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف طويلا ، إذ بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى . ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأمريكي إلى أسواقها . كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للآمال فقد استمر العجز في الميزان التجاري الأمريكي حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام الماضي . وفي يناير 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات إلى سويسرا مما دفعها إلى التوقف عن تدعيم الدولار (ماذا نغني بتدعيم الدولار؟)

وأعلنت في 23 يناير 1973 تعويم الفرنك السويسري . و في 12 فبراير 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية كما أعلنت اليابان تعويم الين و أعلنت الولايات المتحدة تخفيضاً ثانياً في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا الإجراء طبيعياً تنصّ عليه الاتفاقيات الأخيرة . وبهذا التخفيض فقد الدولار تماماً مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي . كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها للتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة .

سابعاً : أسباب فشل نظام بريتون وودز

لقد فشل نظام بريتون وودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذه من قيود وحواجز أهمها :

- 1- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.
 - 2 - أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل.
 - 3- لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.
 - 4- تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي ، لانه يؤدي الى تثبيت حجم السيولة الدولية ، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية ، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.
- إن نظام بريتون وودز كان صالحاً في ظل ظروف معينة (الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقط) والسبب الرئيسي في تقويض دعائم هذا النظام يرجع إلى التضخم السريع الذي أثر في حركات التبادل التجاري الدولي .

التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بريتون وودز

لقد أجبرت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي (من سقوط نظام بريتون وودز إلى تعويم العملات)، صندوق النقد الدولي على التكيف مع مجرياتها بوصفه الهيئة المسؤولة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ولحدوث هذا التأقلم أو التكيف كان من الضروري تعديل ثاني في اتفاقية الصندوق والذي دخل حيز التنفيذ (أي التعديل الثاني) في أول أبريل 1978 باسم اتفاق جاميكا ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى نظام تعويم العملات (حرية أسعار صرف العملات) وكذلك سوف نعرض ما جاء في هذا التعديل .

أولاً: نظام التعويم

سياسة التعويم الحر للعملة هي على النقيض تماماً مع سياسية تثبيت سعر الصرف ويعتبر التعويم الحر في حالة عدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية متعلقة بسعر صرف عملتها وكذلك فإن الدول غير مطالبة بالاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات لتدخل في سوق الصرف.

إن نظام التعويم الحر يمكن من تحقيق التوازن التلقائي لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في

السوق مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه . فالدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها عند سعر معين لصرف عملتها فان هذا معناه أن هناك كمية كبيرة من المعروض النقدي لهذه الدولة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملتها وبالتالي سوف تقلل من استيراداتها وتزداد صادراتها وهذا يساعد إلى العودة إلى وضع التوازن .

غير أن المعارضين لهذا النظام يذهبون بالقول أن هذا الميكانيزم الخاص بالسوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة وهذا يؤدي إلى تضليل المتعاملين مع الخارج ، وان تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لم تتخلص من تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف وذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف وهو ما أطلق عليه (التعويم غير النظيف) أو (التعويم المدار) وقد قامت الدول الأوروبية بقيادة ألمانيا بتكوين نظام نقدي إقليمي يقوم على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام مع تعويم عملتها مقابل عملات الدول الأخرى تعويماً جماعياً وقد كانت خطوة لبدية إنشاء النظام النقدي الأوروبي وقد مارست الدول الصناعية لسياسة التعويم بشكل جماعي أو فردي وهي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية لذلك نفسر لماذا اعتبرت سياسة التعويم ظاهرة دولية ، أما الدول النامية فقد تحولت تدريجياً عن ربط عملتها بعملة رئيسية الى سلة من العملات المتنوعة .

ثانياً: اتفاقية جايكا

جاءت اتفاقية جايكا للتأكيد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار الصرف الخاصة بالعملات وفقاً لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف (نظام تعويم العملات) وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق .

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- 1 - إلغاء سعر الصرف الرسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في التعامل في الذهب وتحديد أسعاره .
- 2 - إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء .
- 3 - إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا) ففي أبريل 1977 اقترضت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمان احتياطاتها الذهبية .

كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.

ومازال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

ثالثاً : التنظيمات التي أفرزها النظام النقدي الدولي خلال تطوره

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية اتساعا في حجم التجارة العالمية وكثرة المعاملات التجارية بين الدول الأمر الذي استدعى توفير وسائل دفع كافية لتغطية هذه المعاملات. في هذا الوقت فان وسائل الدفع المقبولة دوليا والمتمثلة في الذهب واحتياطي العملات وحقوق السحب التي يمنحها صندوق النقد الدولي لم تعد كافية . فلم يكن هناك مناص من توفير وسيلة دفع إضافية لدعم الوسائل السابقة ، حيث أوجد صندوق النقد الدولي وسيلة دفع جديدة تسمى بحقوق السحب الخاصة والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي .

إن إتباع نظام تعويم العملات من قبل الكثير من الدول نجم عنه تدخل هذه الأخيرة في سوق الصرف لإبقاء سعر صرف عملتها ضمن الحدود التي تخدم اقتصادها الأمر الذي تسبب في حدوث المضاربة واضطرابات كثيرة في سوق الصرف نتيجة الانتقال السريع والكبير للأموال السائلة بالدولار إلى دول أخرى بقصد تحويلها إلى الين والعملات الأوروبية وهنا شعرت الدول الأوروبية بالخطر المحدق باقتصادها ونموها مما دفعها إلى إيجاد حل يقف في وجه هذه الاضطرابات الحاصلة في سوق الصرف فحاولت تثبيت أسعار صرف عملتها في مواجهة بعضها البعض لهذا قامت الدول الأوروبية بوضع أول حجر في أساس بناء النظام النقدي الأوروبي .

كما أن فترة وفرة الدولار على حساب حصول العجز في الميزان التجاري الأمريكي أدت إلى تراكم كمية هائلة من الدولارات في البنوك الأوروبية الأمر الذي ساعد في نمو الدولار الأوروبي (يقصد بالدولار الأوروبي العملات الأوروبية المربوطة بالدولار الأمريكي) الذي فرض نفسه وأصبح السوق الأوروبي أكبر سوق دولي للعملات والذي يعرف بسوق العملات الأوروبية .

إصلاح النظام النقدي الدولي

في ظل الصعوبات والأزمات التي واجهت العديد من دول العالم وخاصة النامية منها من جراء الاختلال الذي اكتنف النظام النقدي الدولي عبر مراحله المختلفة. وبسبب استمرار تجاهل مصالح الدول النامية من طرف الدول الكبرى في إطار العلاقات النقدية الدولية والسعي الدائم إلى إنشاء نظام نقدي دولي يتماشى مع مصالح هذه الأخيرة. فقد تنبّهت الدول النامية إلى ضرورة إصلاح هذا النظام وجعله أكثر ملائمة وسلاسة ، فقدمت بعض الاقتراحات والتوصيات التي سوف نعرضها تباعا منذ نهاية الخمسينات وإلى الوقت الحاضر.

1- مقترح مجموعة الأربع وعشرون : (وهي أقطار أعضاء من آسيا، إفريقيا ، أمريكا اللاتينية) وقد عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام النقدي الدولي وتركزت مطالبها في إزالة عوائق الحماية من قبل الدول الكبرى والأخذ بنظر الاعتبار مشكلات الدول النامية المتعلقة بالتجارة الدولية وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال الدولية .

2- مشروع تريفن (Triffin) : ويقضي بخلق بنك مركزي عالمي وتدويل الاحتياطات النقدية بطريقة تعنى بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى.

3- مشروع بونشتاين : ويرتكز حول تغيير وتطوير آلية صندوق النقد الدولي .

4- مشروع اتفاق جامايكا 1976: ومفاده مطالبة الأقطار الرأسمالية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50% .

5- مبادرة أروشا : (The Arusha initiative) وهذه المبادرة جاءت في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتنزانيا بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموماً والأقطار النامية على وجه الخصوص ، ونقطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية بمعزل عن صندوق النقد الدولي للتحرر من مجموعة (G10) وترى هذه المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما وهما :

1- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتشغيل والنمو وكبح الاتجاهات التضخمية والانكماشية والبطالة في الاقتصاد العالمي .

2- دعم عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية .

ولتحقيق هذه الأهداف اقترحت مبادرة أروشا مجموعة من الآليات :

1 - ديمقراطية الإدارة والرقابة على النظام النقدي الدولي الجديد .

2 - توافر صفة العالمية للنظام المذكور من خلال مشاركة كافة أقطار العالم في تدويل التجارة والمدفوعات .

3- إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية .

4- إضافة إلى ذلك لابد من سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام .

السيولة الدولية

تعرف السيولة الدولية بأنها " الموجودات غير الوطنية التي تكون السلطات النقدية الوطنية مستعدة لقبولها لأغراض تسوية الديون والالتزامات المترتبة لها أو عليها " ، وبسبب خاصية القبول العام الذي تحظى به هذه الموجودات فيمكن تعريفها بأنها " تلك الموجودات التي يجري اللجوء إليها لتسوية العجز في ميزان المدفوعات دون الاضطرار الى تغيير سعر الصرف أو إتباع سياسات انكماشية سريعة او فرض قيود على التجارة .

مصادر عرض السيولة الدولية : العملة

أولاً : الذهب ؛ وهو أقدم أشكال السيولة الدولية ، والمقصود به الذهب الذي تحتفظ به المؤسسات الائتمانية الوطنية والدولية لأغراض التسوية الدولية ويطلق عليه (الذهب النقدي).

ثانياً : العملات الاحتياطية ؛ وتسمى (العملات القائمة Leader Currency) وتعد بديلاً عن الذهب في التسويات

الدولية عندما تكون أسعارها محددة بإزاء الذهب .

والعملات الاحتياطية عبارة عن عملات وطنية اعتيادية ولكنها إضافة الى وظائفها كنقد وطني ، فإنها تقوم بوظائف النقود الدولية ، ومن ابرز صفاتها أو شروط اعتمادها كعملة دولية ، هي :

1. أن تكون عملة دولة "أو تكتل اقتصادي" ذات مكانة (نسبة) مرموقة في التجارة الدولية بحيث يمكن الحصول عليها بسهولة من خلال هذه التجارة .

2. ان تتصف قيمتها بالاستقرار ، سواء كانت هذه القيمة تعبر عن قوتها الشرائية في الداخل أو قيمتها تجاه العملات الأخرى .

3. أن يتصف ميزان مدفوعات دولتها بصفات معينة مثل :

أ - عندما يكون ميزانه التجاري في حالة فائض فان ميزان رأس المال يكون في حالة عجز لضمان استمرار العملة في التداول العالمي والعكس صحيح أيضا .

ب - يجب إن لا تتصف بالوفرة فتكون عملة سهلة Soft Currency بحيث يؤدي العجز في ميزان المدفوعات الى فقدان الثقة بها .

ثالثا : حقوق السحب الممنوحة من قبل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ، والتي تنقسم بדרها

الى نوعين هما :

أ - حقوق السحب العامة : وهي حق الدولة التي يعاني ميزانها من عجز مؤقت أن تشتري من الصندوق عملات دولية وتسدد قيمتها بعملتها المحلية ، أي هي حق شراء وليس قرضا ، وهي تتناسب مع حصة العضو في الصندوق على أساس شرائح ائتمانية معينة ، وقد توسعت هذه الحقوق شكلا ومضمونا بما يتناسب مع متطلبات الظروف الدولية .

ب - حقوق السحب الخاصة : وهي عبارة عن شكل من أشكال النقود ، إلا أن الفارق بينهما إن هذه الحقوق هي نقود دفترية أي يتم تداولها بين الدول على شكل قيود دائنة أو مدينة في سجلات الصندوق وحسب متطلبات البلد وعلاقته بالآخرين ، وقد توقف إصدارها في سبعينيات القرن الماضي بحجة عدم الحاجة إليها .

الطلب على السيولة الدولية : تلعب السيولة الدولية دورا هاما في تسوية العجز في ميزان المدفوعات ، وتقوم في واقع الأمر بالتعويض عن الوقت اللازم لإجراء التصحيح المناسب للميزان وإفساح المجال الكافي للسياسات الاقتصادية المختلفة لإجراء التصحيح ، لذلك فان الكمية المطلوبة من الاحتياطات الدولية (السيولة الدولية) تتحدد بعاملين هما :

1. حجم العجز في ميزان المدفوعات ، إذ يتناسب حجم الكمية المطلوبة من السيولة الدولية طرديا مع حجم العجز في الميزان .

2. المدى المسموح به لسعر الصرف بالحركة وكذلك سرعة عملية تصحيح الاختلال في الميزان ، إذ ترتبط الكمية المطلوبة من السيولة الدولية بعلاقة طردية مع المدى المسموح به لحركة سعر الصرف من جهة ، وكذلك مع السرعة التي تتطلبها عملية تصحيح الاختلال .

وعليه فان الطلب على السيولة الدولية ، يختلف من بلد الى آخر تبعا للمحددات الآتية :

أ- حجم الاختلال في ميزان المدفوعات .

ب- مدى إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة في تصحيح الاختلال .

ت- سرعة استجابة المتغيرات الاقتصادية الداخلية لوضع ميزان المدفوعات .

ث- إمكانية السلطات الاقتصادية في استخدام القيود على التجارة الخارجية .

ج- وضع حساب رأس المال قصير الأجل .

وتشمل السيولة الدولية كذلك أشكالاً أخرى يمكن قبولها في تسوية المدفوعات الدولية كـ 1- الأوراق التجارية 2-

اذونات الخزنة 3- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية القابلة للاستخدام من قبل البلد المودعة فيه

4- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل وعشرات الإشكال الأخرى .